



تسهيلات عربية للتسوية الشاملة - وتسديد إسرائيل للمخزير من التنازلات إنهاء حالة الحرب - دويلة فلسطينية مقيدة - وتأميل قضية القدس

العربية لتجاوز مشكلة ماثلة، وضعتها الحكومات الأوروبية عندما رفضت حضور منظمة التحرير الفلسطينية كوفد مستقل في اجتماعات الحوار العربي - الأوروبي الشهيرة (!) .

لقد كان هذا التركيز على قضية التسوية السياسية في المرحلة الراهنة متوقعا منذ اتفاق الانظمة العربية الساعية لها ، على خطة وقف القتال في لبنان ، بعد اجتماع قمة الرياض . فاستنزاف المقاومة الفلسطينية في لبنان، لجمعها والمباشرة في تدجينها كان التمهيد الاساسي للدعوة التي نسمعها اليوم من اجل عقد مؤتمر جنيف الخاص بالسلام في الشرق الاوسط ، ويهدف التوصل الى تحقيق تسوية استسلامية شاملة مع العدو الصهيوني .

وتلتقي الاطراف المعنية كلها على هذه الحقيقة انظمة التسوية قائلها مواربة لكن مرارا . كان هناك وقت اعلن فيه اسماعيل فهمي بان الوقت لم ينضج بعد لوقف القتال في لبنان . وكان الصمت المتواطئ العربي كمن يؤكد هذا الكلام . وعندما حان «الوقت» بتقدير هذه الانظمة، واقفوا القتال في لبنان بالاتفاق الذي تم في الرياض وكرس في القاهرة . وعلى الصعيد الدولي ايضا ظهرت الاعترافات باهمية حرب لبنان ضد المقاومة الفلسطينية (والحركة الوطنية اللبنانية) للانطلاق في مسعى التسوية السلمية الشاملة . فالأوروبيون يعتقدون بان «الوقت مناسب» لمحاولة جديدة للتوصل الى سلام في الشرق «لان ثمة بوادر مشجعة» هناك ، كما اعرب مستشار النمسا برونو كرايسكي ، مؤخرًا .

والأمريكيون يعتقدون ذلك ايضا . وزير الخارجية الحالي كيسنجر اعرب عن مثل هذا الاعتقاد ويتفاؤل ملحوظ عندما قال بان «الظروف الموضوعية باعتقادنا ، للتقدم في الشرق الاوسط ، هي افضل الان مما كانت عليه في أي وقت مضى ربما منذ انشاء دولة اسرائيل . وما هو التطور الرئيسي الذي شهده العالم العربي وخلق هذه الظروف المؤاتية سوى حرب لبنان «وتسويتها» نتيجة جهود الانظمة العربية التسوية ؟

واذا كان المراقبون السياسيون في الخارج

ينعكس وبجلاء اكثر من أي وقت مضى ، توافق الاطراف الرسمية المعنية، على ضرورة ترتيب تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي ، في الاستعدادات الصاخبة للمرحلة التالية في عملية تنظيم التسوية الاستسلامية . وقد سجلت الايام القليلة الماضية ، النهمة المحمومة للانظمة العربية المرتبطة بعملية التسوية، يقابلها من جهة اخرى، التحفظ الاسرائيلي الظاهر ، والحرص الاميركي على التجاوب بجرعات مدروسة . لكن يبقى الابرز ، تلك الاستجابة الفلسطينية التي سجلتها منظمة التحرير ، وأكدت فيها عمليا بانها ليست في وارد الخروج من اطار هذه التسوية التصوفية للقضية ، لصالح الجبهة الوطنية الفلسطينية المقاتلة والتي من شأن اقامتها وصمودها ، ومواصلة النضال الطويل النفس وعلى كافة الاصعدة ، ان يكون عاملا رئيسيا في تعديل ميزان القوى المائل في هذه المرحلة لصالح معسكر الاعداء .

على عكس الماضي القريب عندما كان المراقب السياسي العادي يبذل جهدا لكشف الثورية ، واستكشاف النوايا وفضحها ، من سلوك ومواقف وتصريحات ، وملاحقة الدبلوماسية السرية ، فان هذا المراقب العادي اليوم يكاد يغرق في خضم التصريحات والاقتراحات والاقتراحات المضادة التي تلتقي كلها عند نقطة الاستعداد الواضح للجلوس الى مائدة المفاوضات وعقد الصقفة التصوفية ، مع فارق حماسة الانظمة العربية المرتبطة بطريق هذا الحل ، وتقديمها للزبد من التنازلات لاقتناع العدو الاسرائيلي الاستجابة لطموحاتهم التسوية . فالرئيس المصري يعلن استعدادة توقيع وثيقة رسمية بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، ثم يعلن استعدادة الذهاب الى مؤتمر جنيف في «وقد عربي موحد» لتجاوز «العقبة» الفلسطينية المثلثة باستمرار رفض اسرائيل حضور منظمة التحرير للمؤتمر كطرف فلسطيني ، مستعبرا بذلك «الحل» الغد الذي تطوعت به البلدان

مقابل انها «حالة الحرب» ، كاساس معتدل لاجراء مشاورات . اما رئيس حكومة العدو راين ، فانه يعرب عن اعتقاده بإمكان ان يتمثل الفلسطينيون في مؤتمر جنيف ، ضمن الوفود العربية ، ويلوح باستعدادة ارجاع اجزاء كبيرة من الارض لصالح مفاوضات من اجل مصالحة وعلاقات طبيعية مع الجيران العرب .

مشروع الدويلة في الصدارة

ولقد حرص السادات على تغليف لهفة الانظمة السائرة على طريق التسوية الاستسلامية بتضمين دعوته الى استئناف مؤتمر جنيف في اوائل السنة الجديدة ، تحذيرا من انه اذا حدث تأخير لا مبرر له فان العرب سينطلقون الى تحرير اراضيهم . بينما اطلق وزير خارجيته فهمي ، لدعوة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى الكشف عن تصور كل منهما وبتفصيل يتناول جميع جوانب المشكلة ، لتسوية سلمية في الشرق الاوسط ، وان لا يكتفيا بالدعوة الرسمية لعقد المؤتمر . وقد حرص فهمي على توضيح تحذير السادات بالانطلاق الى «تحرير الاراضي» بقوله: ان مؤتمر جنيف اذا انعقد وبذلت جميع الجهود لتفريق السلام عن طريقه ، ثم وصل المؤتمر بعد ذلك الى طريق مسدود ، ففي رأيي لا مفر امام الحكومات العربية سوى الذهاب الى مجلس الامن لمناقشة ازمة الشرق الاوسط والوصول الى حل سلمي شامل عادل للقضية . لكن على ان يمارس مجلس الامن صلاحياته الواضحة في ميثاق الامم المتحدة ، لا انكتفي بالوصول على قرار جديد يؤيد الحق العربي . وعلى ان يستمر المجلس منتقدا ، لا ينفض ، قبل الوصول الى حل شامل لازمة اي ان ينقلب مجلس الامن بعضويته الكاملة مع الاطراف المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الى جهاز للمفاوضة . وبهذا الاسلوب يمكن التقلب على ما تحاول اسرائيل وضعه من عراقيل (1)

وقد ركزت مصر في دعوتها الى استئناف مؤتمر جنيف ، على ضرورة ان تلعب فيه منظمة التحرير دورا كاملا ، لان ذلك «امر جوهري لتسوية عادلة ودائمة» ، كما ركزت على ضرورة انشاء دولة فلسطينية ، في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وفي مقابلة اجرتها معه مجلة «نيوزويك» الاميركية ، دعا السادات الى اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع ، ومرتبطة بالنظام الاردني وفي تقرير آخر للمجلة ، ذكر بان الانظمة العربية المعنية تلح «لان يهمل الامر» ، الى دولة فلسطينية مرتبطة باطار قدراتي مع كل من سوريا والاردن على اساس ان في ذلك ميزة ضرورية من شأنها اغراء الاسرائيليين بالقبول : ان هذه الدويلة الجديدة ، وبالتالي التقليل من

في الوقت نفسه لجم هذا «الشريك الصغير» عن التسبب في مشاكل مع اسرائيل (1) . وكان هذا التقرير للمجلة الاميركية قد ذكر بان المجتمعين في قمة الرياض ابغوا ابو عمار بان حلمه بفلسطين دولة علمانية موحدة هو من احلام الماضي ، ووعوده بـ «المحاولة» لاستحصال دولة فلسطينية في الضفة والقطاع كجزء من التسوية الشاملة ، ولكنهم ابغوه وبكلام واضح انه يتوقع من هذه الدويلة الجديدة «ان تتعايش بسلام مع اسرائيل» (!)

ومع ذلك ، ورغم الصورة السياسية للدويلة الفلسطينية التي ستكون المسعى الابرز في مؤتمر جنيف العتيد والتي توجهت منطلق دفاع قيادة منظمة التحرير والقائيل بان التبول بالدويلة هو مكسب مرحلي ويخدم كقاعدة انطلاق امتن على طريق النضال التحريري الذي سيستمر ، رغم ذلك ، فان هذه القيادة وصلت الى مرحلة التصريح : «باننا نركز على اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لان اسرائيل ستسحب منها» ، (فاروق القدومي) ، و «ستعدون لاقامة نظام حكم مستقل على جميع الاراضي التي نحررها او تجلو عنها اسرائيل» ، وانسي ما زلت احلم بفلسطين موحدة ، ومن حقي ان احلم ، (ابو عمار) .

وضمن هذا المسعى يتم التحرك من اجيل اعلان حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى . بينما تؤكد التقارير الصحافية احتمال الاعلان عن قيام هذه الحكومة خلال انعقاد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني القادم ، استعدادا للمشاركة الفلسطينية في الدورة المقبلة لمؤتمر جنيف ، وتشير الى ان زيارة عرفات لبوخارست ، موسكو وبلغراد تأتي في اطار الاعلان عن هذه الحكومة ، فان قيادة منظمة التحرير كانت حريصة حتى الان ، على المروحة بين النقي من جهة ، والاعداد النفسي لهذه الخطوة ، من جهة اخرى : ففي هذه الشائعات الصحافية من جهة ، والقول بان لا ضرورة في المرحلة الحالية انشاء مثلها لان يكون لنا حكومة لا بد من دولة «من جهة ثانية» ، ولكن المجلس الوطني الفلسطيني «لديه صلاحية البحث في اقامة مثل هذه الحكومة» من جهة اخرى (1) . وازاء هذا التهافت العربي الرسمي لتسوية شاملة فان العدو حرص على مواصلة اعتماد استجابة لباردة من جهة ، والتلويح بـ «مغريات» مقابل المزيد من التنازلات العربية . فاسحق راين في حديثه للهيرالد تريبيون الاميركية ، اعرب عن اعتقاده بان الوضع الاستراتيجي لاسرائيل اليوم ، هو افضل مما كان عليه في أي وقت مضى منذ حرب تشرين 1973 ، مشيرا الى ان اسرائيل قد اعادت بنساء قواتها المسلحة الى مستوى ان خصميهما الرئيسيين ، مصر وسوريا ، لن تستطيعا للحاق به قبل سنتين . وقد اهدى استعدادة عقدمحادثات

اما كل على حدة او في جنيف ، كما ابذى استعدادة لان يتمثل الفلسطينيون فيه ولكن ضمن الوفود العربية وليس كطرف منفصل، وذلك لانه راغب في «مصالحة» جيران اسرائيل واقامة «علاقات طبيعية» معهم . ولكنه في الوقت نفسه اعرب عن شكه في استعداد الزعماء العرب على مثل هذه الخطوة . ولهذا فانه راغب في «استكشاف فرص حالة الحرب» مع الدول العربية مقابل «اجزاء كبيرة من الارض في الضفة الغربية» ، يمكن اعادتها مقابل ذلك . كما انه اعلن بان اسرائيل لن تتسحب من هضبة الجولان لاسباب امنية الا انه استدرك بان لا يعني التمسك بالخطوط القائمة حاليا . مشيرا بان باستطاعته «تقديم تنازلات اقليمية» بعد ان يوقع العرب على معاهدة سلام مع اسرائيل . . .

ولكن نقطة اصطدام الرغبة العربية المتلهفة لتسوية شاملة عبر مؤتمر جنيف تصطدم والاستعداد الاسرائيلي لترتيب مثل هذه التسوية عند الاصرار العربي على حل القضية الفلسطينية المقيدة سياسيا وعسكريا ، في الضفة والقطاع . بينما يرى الاسرائيليون ان الموضوع الرئيسي الذي سيكون في جدول اعمال مؤتمر جنيف ليس موضوع المناطق المحتلة ، بل : اي معاهدة سلام يستعد العرب التوقيع عليها مع اسرائيل ؟ واصرارهم على ان «افضل وسيلة لاجراء تقدم في تسوية مشكلة الشرق الاوسط هي في عقد اتفاقيات ثنائية مع مصر وسوريا اولا ، ثم الانتقال الى الجوانب الاكثر تعقيدا في المشكلة ، بالتفاوض مع الاردن والبحث عن حل للمشكلة الفلسطينية» ، كما قال وزير الدفاع بيريز .

فمن الواضح ان «التسهيلات» العربية الرسمية للعدو الاسرائيلي تدفعه الى التشدد لاستحصال شروط عربية افضل مما اعطي حتى الان . ولهذا ورغم جدية الاقتراحات والاستعدادات لانظمة التسوية الاستسلامية ، من اجل «الخلاص النهائي» من المشكلة ، فان تل - ابيب اظهرت حرصها في العلن ، على التقليل من اهمية هذه التنازلات ، ووصفها بحلقة سلام عربية دعائية الاغراض وتستهدف التأثير على ادارة كارتر العتيدة ؛ وذلك لاستفادة من الفترة القصيرة المتبقية قبل تسلم كارتر مهام منصبه رسميا، ودفع العرب الى تقديم المزيد من «المفاجآت السارة» . ولم يكن كلام ايغال آلون عن ان «العواصم العربية تعيد النظر في موقفها من المشكلة الفلسطينية» ، وان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لن يعقد في موعده المقرر «لخلاص قادة منظمة التحرير فيما بينهم» بدرجة لا تسمح بتقرير عقده ، لم يكن مجرد اشارة الى حقيقة واقعة ، بل دفعا لانظمة الاستسلامية الى المزيد من «الاجراءات الجزرية» ضد الطرف الفلسطيني ؛ تحسن شروط التسوية الاستسلامية التي تهافت عليها الانظمة العربية .